

# أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

## والآفاق المحتملة



محرر

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أسامة حمدان	أحمد خليفة	د. إبراهيم شرقية
د. عبد الحميد الكيالي	رفعت شناعة	د. حسين أبو النمل
د. محسن محمد صالح	أ. د. مجدي حماد	د. ماهر الطاهر
	وائل أحمد سعد	



## **الفصل الخامس**

**قراءة نقدية في تجربة منظمة  
التحرير الفلسطينية**



# قراءة نقدية في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية

د. محسن محمد صالح

## مقدمة:

مهما يكن تقييم منظمة التحرير الفلسطينية، فإنها تظل إنجازاً وطنياً، عبّر عن الروح الفلسطينية في السعي لإيجاد إطار جامع للشعب الفلسطيني يمنع تذويب قضية فلسطين أو تضييعها في أروقة ودهاليز السياسات الرسمية العربية أو الدولية، وينظم هذا الشعب ويوظف طاقاته، في مشروع تحرير فلسطين.

وبغض النظر عما قيل عند إنشاء المنظمة عن نوايا بعض الأنظمة العربية (خصوصاً في مصر) في ضبط الحراك الشعبي والثوري الفلسطيني، واستيعابه في أطر رسمية، وضبط إيقاع عمله وفق معايير أو إمكانات النظام الرسمي العربي، غير القادر وغير الراغب في الدخول في مشاريع حقيقية للتحرير، والساعي إلى إلقاء العبء والمسؤولية على الفلسطينيين وحدهم، وتحويلها من قضية عربية (بعد أن كانت قضية إسلامية) إلى قضية فلسطينية... بغض النظر عن كل ذلك فإن معظم الشعب الفلسطيني رحب بتشكيل المنظمة، بعد أن رأى أن على الفلسطينيين تحمل مسؤولياتهم وتنظيم أنفسهم أيضاً تكن نوايا الآخرين، وبعد أن رأى أن الأنظمة العربية غارقة في همومها القطرية المحلية، وأنه لا ينبغي للفلسطينيين الانتظار، وأن عليهم المبادرة، وأن "جرّ القاطرة" هي مسؤوليتهم قبل غيرهم.

غير أن منظمة التحرير سنة 1964 عندما نشأت، أو سنة 1968 عندما تولت فتح قيادتها، هي غيرها سنة 1974 عندما تبنت برنامج النقاط العشر، وهي غيرها سنة 1988 عندما وافقت على قرار تقسيم فلسطين وعلى "سلام الشجعان"، وهي غيرها سنة 1993 عندما وافقت على اتفاقية أوسلو واعترفت بـ"إسرائيل" وتنازلت عن معظم فلسطين، وهي غيرها سنة 1996 عندما قام مجلسها الوطني (الذي تشكلت عضويته في ظروف تثير الكثير من علامات الاستفهام) بإلغاء معظم بنود الميثاق الوطني

الفلسطيني....، وهي غيرها سنة 2012 بعد أن أصبحت وكأنها دائرة من دوائر السلطة الفلسطينية أو أداة من أدواتها، وبعد أن فشلت في استيعاب نسبة كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني وفصائله في أطرها ومؤسساتها.

أزمة منظمة التحرير الحالية هي أزمة في البنية وفي المسار وفي القيادة وفي التمثيل الشعبي وفي الدور والمسؤوليات....؛ وهي بالتالي أزمة حقيقية لا تنفع معها المناكفات السياسية، ولا ألعاب السيطرة والاستحواذ، خصوصاً لمن يدركون مسؤولياتهم تجاه فلسطين ولن يدركون خطورة المرحلة، وخطورة المشروع الصهيوني.

تعاني منظمة التحرير من خمس إشكاليات أساسية، تنتقص من مكانتها في تمثيل الشعب الفلسطيني، وتعيق قدرتها على العمل والإنجاز:

## أولاً: إشكالية التمثيل:

من الناحية الرسمية فإن المنظمة هي "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني"، ويتم التعامل معها عربياً ودولياً على هذا الأساس. ولكن من الناحية العملية فإن مفهوم هذه النص قد تآكل في أوساط الشعب الفلسطيني وفصائله. فمع بروز التيار الإسلامي الفلسطيني (وخصوصاً حماس والجهاد الإسلامي) منذ أكثر من ربع قرن، وقطاع عريض من الشعب الفلسطيني لا يجد لنفسه تمثيلاً في داخل المنظمة، حيث لم تدخل هاتان الحركتان حتى الآن (سنة 2012) في عضوية المنظمة.

ومع نهاية سنة 1993 تشكل تحالف الفصائل الفلسطينية العشر الذي يمثل قطاعاً واسعاً من الشعب الفلسطيني والذي عارض اتفاقية أوسلو وسياسات القيادة الفتاوية لمنظمة التحرير.

فتح التي سيطرت على المنظمة منذ سنة 1968 ظلت تسيطر حتى الآن على كافة مفاصلها وعلى صناعة القرار فيها، ولم تقم بأية جهود حقيقية لاستيعاب باقي مكونات الشعب الفلسطيني وفصائله بما يتوافق مع أحجامها السياسية والشعبية؛ فتضاءلت المنظمة وضمّرت لتصبح على مقاس فتح أكثر منها على مقاس الشعب الفلسطيني، وتحولت سفارات المنظمة (دولة فلسطين) في كثير من البلدان عملياً إلى سفارات لحركة فتح.

نصّت اتفاقية القاهرة في آذار/ مارس 2005 ووثيقة الوفاق الوطني في حزيران/ يونيو 2006، واتفاق مكة في شباط/ فبراير 2007، واتفاق المصالحة في أيار/ مايو 2011 على إعادة بناء وتفعيل المنظمة... لكن أياً من هذه الاتفاقيات لم ينفذ. ويبدو أن قيادة فتح كانت، وما تزال، تحاول إبعاد ملف المنظمة عن عملية تغيير حقيقي، في الوقت الذي تركز فيه أكثر على الملفات المرتبطة بالسلطة الفلسطينية.

ويرتبط بهذه الإشكالية أيضاً أن المنظمة، التي تعدّ نفسها بيت الشعب الفلسطيني، لم تعد توفر مظلة تمثيلية حقيقية لأبناء فلسطين في الداخل والخارج، ولم يعد الكثيرون منهم يشعرون أنها تحمي مصالحهم أو أنهم على صلة بها؛ كما لم تعد مظلة فاعلة أو داعمة لاستيعاب الكفاءات والأدمغة والمستقلين، ولؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني واتحادات الطلاب والعمال والنقابات المهنية.

وقد ظهرت هذه الإشكالية أيضاً في طريقة إدخال الأعضاء في عضوية المجلس الوطني الفلسطيني، والأسس والمعايير التي يتم بناء عليها اختيار ممثلي الشعب الفلسطيني وتعيينهم، بمن فيهم المستقلون. وبغض النظر عن عدم مشاركة حماس والجهد الإسلامي في المنظمة، فإن الطريقة التي تمّ على أساسها، مثلاً، إضافة نحو 400 عضو جديد إلى المجلس سنة 1996، ليقفز عدد أعضاء المجلس من نحو 450 عضواً إلى حوالي 800، كانت مثار استغراب واستهجان؛ ليس فقط من وجهة نظر الفصائل المنضوية في المنظمة، وإنما أيضاً بعض قيادات فتح بمن فيهم رئيس المجلس سليم الزعنون نفسه. لقد كانت قيادة المنظمة في ذلك الوقت بحاجة إلى أغلبية تصوت على إلغاء معظم بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، وبالتالي تُوقّع على شهادة الوفاة للأهداف التي قامت المنظمة لأجلها؛ وذلك استجابة لشروط مشروع التسوية واتفاقية أوسلو.

## ثانياً: إشكالية المؤسسات والعمل المؤسسي:

باختصار فإن دوائر منظمة التحرير إما ميتة أو ضلال باهتة لمؤسسات في غرفة العناية المركزة، والمجلس الوطني الفلسطيني لم يمارس دوره الفعلي ولا صلاحياته الحقيقية منذ سنة 1991، كما لم يتمكن من تجديد نفسه وفق نظم وقوانين المنظمة نفسها منذ ذلك التاريخ على أساس مرة كل ثلاث سنوات.

دوائر منظمة التحرير التي تُعد بمثابة الوزارات في أي دولة، غائبة عن ساحة الفعل والتفاعل مع الشعب الفلسطيني، وهي دوائر تفتقر إلى الميزانيات وإلى الكوادر المدربة الفاعلة، وإلى برامج عمل حقيقية تتناسب مع شعب يناضل لتحرير أرضه. وتحولت هذه الدوائر إلى مجرد عناوين أو مؤسسات هامشية في ظلّ تغوّل مؤسسات السلطة الفلسطينية عليها؛ بل ربما كانت العديد من مؤسسات المجتمع المدني أكثر نشاطاً وتفوقاً وميزانية من دوائر مناظرة لها في المنظمة.

ومن الدوائر التي لا تكاد تسمع لها همساً دائرة شؤون الوطن المحتل، ودائرة شؤون اللاجئين، ودائرة التربية والتعليم، ودائرة العلاقات القومية، ودائرة الإعلام والثقافة، ودائرة التنظيم الشعبي، والدائرة العسكرية، والدائرة الاجتماعية.

وقد تحدث الدكتور أنيس صايغ الذي تولى رئاسة مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير في عهده الذهبي في الفترة 1966-1976، ثمّ تولى تحرير الموسوعة الفلسطينية، في مذكراته عن تجربته المريرة مع قيادة المنظمة ورئيسها تحديداً. وبالطبع فإن مركز الأبحاث الذي كان أحد مفاخر الشعب الفلسطيني هو في ذمة الله منذ سنوات عديدة، إذ تضاعف دوره بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982 حتى اندثر بالتدريج.

أما مركز التخطيط الفلسطيني التابع للمنظمة فلم يكن مصيره بعيداً عن مصير مركز الأبحاث، وفي مؤتمر عقده مركز الزيتونة في بيروت في أيار/ مايو 2006 حول منظمة التحرير، تحدث مسؤولون أساسيون عمّا لحق بالمركز من إهمال وتجاهل. وذكر الأستاذ صقر أبو فخر حادثة وقعت لمدير مركز التخطيط الدكتور يوسف صايغ مع القيادة الفلسطينية تدلّ على هذا الإهمال؛ ففي أوائل سنة 1970 أنجز مركز التخطيط "الخطة الاستراتيجية الشاملة للثورة الفلسطينية" بجهد شارك فيه العشرات من الخبراء والباحثين والمفكرين والسياسيين. وطبع المركز هذه الخطة بنسخ قليلة جداً، وأرسلها بسرية تامّة إلى القيادة في عمّان، ولما لم يتصل به أحد لمناقشته في تفصيلات الخطة، سافر يوسف صايغ إلى عمّان لاستكشاف الأمر، وهناك وجد نسخة من الخطة المكتوب على صفحتها الأولى "سري للغاية" مركونة على طاولة في مقر القيادة وعلى غلافها بقع من بقايا السكر والشاي، فتحامل على نفسه ثمّ عاد إلى بيروت، وهكذا تحول العمل المتواصل لمجموعة مميزة من الباحثين إلى صينية للشاي والقهوة!

يعود آخر انتخاب فعلي للجنة التنفيذية التي تقود منظمة التحرير إلى سنة 1996، وهي قيادة يُفترض أن مدة صلاحيتها بحسب لوائح المنظمة ثلاث سنوات، إذ يجب عليها تقديم استقالتها عند انعقاد كل مجلس وطني جديد؛ لكنها عملياً مستمرة حتى الآن (سنة 2012). وقد واجهت قيادة المنظمة أزمة وفاة عدد من أعضائها واستنكاف أو انسحاب أو تجميد عضوية البعض الآخر، وهو ما سبب لها مشاكل في اكمال نصابها اللازم لاتخاذ القرارات. وقد توفي ستة من أعضائها هم ياسر عرفات، وياسر عمرو، وسليمان النجاب، وفيصل الحسيني، وإميل جرجوعي، وسمير غوشة. وهو ما هدد نصاب الثلثين اللازم لانعقادها، لأنها مكونة من 18 عضواً. وقد اضطرت قيادة المنظمة لعقد مجلس وطني فلسطيني في 25/8/2009، دونما تجديد أو تغيير في عضويته القديمة، ودون مشاركة من حماس والجهاد الإسلامي. وقد حضر المجلس 325 عضواً من أصل أكثر من 700 عضو ما زالوا على قيد الحياة من أعضاء مجلس سنة 1996. وتمّ انتخاب ستة أعضاء جدد للجنة التنفيذية.

وكان من اللافت للنظر دخول صالح رأفت ممثلاً لحركة فدا، بينما كان ياسر عبد ربه قد دخل اللجنة التنفيذية قبل ذلك بسنوات ممثلاً أيضاً لحركة فدا، التي تركها فيما بعد، لكنه بقي في التنفيذية. ومن الجدير بالذكر أن فدا وحزبين آخرين هما حزب الشعب والجبهة الديمقراطية كانوا قد دخلوا متحالفين في انتخابات المجلس التشريعي سنة 2006، ولم يحصل تحالفهم إلا على مقعدين فقط من أصل 132 مقعداً، بينما لهم في اللجنة التنفيذية أربعة أعضاء؛ في الوقت الذي لا وجود لحماس إطلاقاً، وهي التي حصلت في انتخابات سنة 2006 على 74 مقعداً (مع أربعة مقاعد أخرى لمستقلين أدخلتهم في قوائمها)؛ أي 56-59% من مقاعد المجلس.

وكان من اللافت للنظر أن اللجنة التنفيذية عينت ياسر عبد ربه رئيساً للجنة خطة تطوير المنظمة ودوائرها، مع احتفاظه بأمانة سرّ اللجنة التنفيذية، وهو الذي فقد صفته التمثيلية التي دخل على أساسها للقيادة الفلسطينية. كما عينت اللجنة التنفيذية صالح رأفت (أمين عام فدا) رئيساً للدائرة العسكرية في المنظمة، التي يفترض أن تكون من أهم الدوائر وأخطرها وأكثرها حيوية، لأن جوهر مشروع المنظمة هو مشروع التحرير، مع العلم أن فدا هو من أصغر الأحزاب الفلسطينية (مع الاحترام والتقدير لكل من يعمل مخلصاً لفلسطين مهما كان حجمه الحزبي أو الفعلي)، ولا يملك ذراعاً مسلحاً، ولا يشارك بعمل عسكري مقاوم.



## ثالثاً: إشكالية صناعة القرار وآلياته:

فرضت شخصية رئيس المنظمة نفسها على عملية صناعة القرار في داخلها، وكان الرئيس ياسر عرفات محط انتقاد الكثيرين سواء من زملائه في فتح نفسها أم من باقي الفصائل والمستقلين بأنه يتفرد في القرار ويمسك السلطات بيده بقوة وخصوصاً السياسية والعسكرية والمالية، وكثيراً ما كان يضع زملاءه في المنظمة أمام الأمر الواقع.

وقد ترافق مع ذلك أن المؤسسات الرقابية والتشريعية لم تكن تنعقد إلا على فترات متباعدة، مما يضعف آليات الرقابة والمحاسبة، ويفتح المجال للقيادة التنفيذية لتفعل ما تريد. وعلى سبيل المثال فقد عقد المجلس الوطني الفلسطيني 11 دورة في السنوات العشر الأولى من عمره 1964-1973، وعقد خمس دورات في السنوات العشر الثانية 1974-1983، وعقد أربع دورات في السنوات العشر الثالثة (1984-1993)، ولم يعقد سوى دورتين خلال السنوات الـ 19 التالية (1994-2012). هذا إذا سلمنا جديلاً أن دورة سنة 1996 ودورة سنة 2009 تستحقان أن يطلق عليهما اسم دورة، بسبب علامات الاستفهام التي رافقت انعقادهما سواء بسبب العضوية أم بسبب الضرورات الخاصة بعقد كل منهما ليوم واحد لإلغاء بنود الميثاق الوطني أو لاستكمال أعضاء اللجنة التنفيذية.

ولم تكن أي من الدورات الأخرى تزيد عن بضعة أيام، في أفضل الأحوال، وحتى عندما كانت تعقد الدورات فإن جزءاً لا يستهان به من وقت المجلس كان يستهلك في أمور احتفالية وكلمات خطابية، أما قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، طوال تاريخه، فكانت تُتخذ في معظم الأحيان بالتصفيق، ودونما حاجة لعدّ أصوات الموافقين أو المعارضين.

ولا يمكن إلقاء اللوم بالكامل على القيادة الفلسطينية في عدم انتظام دورات المجلس، إذ إن حالة الاحتلال الإسرائيلي في الداخل والشتات الفلسطيني في الخارج، ومواقف الأنظمة العربية من المنظمة، وأجنداتها السياسية الخاصة واشتراطاتها المسبقة، أو عدم رغبتها بتحمل مسؤولية عقد هكذا لقاءات، كانت تتطلب جهوداً استثنائية لعقد المجلس الوطني.

وهكذا فإن البيئة العربية لم تكن بالضرورة بيئة سهلة ممهدة، ولا بيئة محايدة، وكان لا بدّ في أحيان عديدة من دفع أثمان سياسية قبل سماح الأنظمة العربية للمنظمة بحرية العمل لقياداتها ولؤوساتها الدستورية ولدوائرها بحرية العمل، غير أنه يُحسب للجزائر أنها كانت توفر ملاذاً مناسباً لعقد المجلس عندما كانت الأمور تتعقد في وجه قيادة المنظمة.

ومع تصاعد شعبية التيار الإسلامي، ومع الانتفاضة المباركة (1987-1993)، ومع انتفاضة الأقصى (2000-2005)، ومع فوز حماس في الانتخابات سنة 2006، كان من الواضح أن صناعة القرار في المنظمة تفتقد إلى وجود شركاء كبار وذوي شعبية واسعة في الساحة الفلسطينية. كما أن شركاء فتح الأساسيين في المنظمة نفسها، كالجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية، انضموا إلى حماس والجهاد الإسلامي في معارضة فتح وقيادة المنظمة بشأن مسار التسوية السلمية واتفاق أوسلو واستحقاقاته؛ لتجد فتح نفسها عملياً متفردة في صناعة القرار في المنظمة، وإن كانت مدعومة من بعض الأحزاب الصغيرة غير ذات التأثير في الساحة الفلسطينية.

لقد كان هناك توافق فلسطيني بناء على اتفاق القاهرة سنة 2005 على إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها. وقد بذلت رئاسة المجلس الوطني (سليم الزعنون ورفاقه) جهوداً واضحة في صيف تلك السنة في التواصل مع الفصائل الفلسطينية، للوصول إلى توافق بشأن طريقة اختيار المجلس الوطني وعدد أعضائه. وقد كان هناك شبه إجماع على أن يكون عدد أعضاء المجلس في حدود 300 عضو، وأن يكون التمثيل مناصفة بين الداخل والخارج، وأن يكون النصف المتعلق بالداخل منتخباً. وكان هناك تصور بأن يكون أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين الـ 132 هم ممثلو الداخل؛ يقابلهم عدد مماثل من الخارج ممن يُنتخب أو يتم التوافق عليه (إن لم تكن هناك استطاعة لإجراء الانتخابات)، فيصبح المجموع 264 عضواً؛ بينما يتم اختيار الـ 36 عضواً الباقين من أعضاء اللجنة التنفيذية السابقين ومن الرموز والفعاليات الوطنية.

غير أن فوز حماس المفاجئ في انتخابات المجلس التشريعي (74 مقعداً مقابل 45 مقعداً لفتح) جعل قيادة فتح تعطل مسيرة إصلاح المنظمة، وتلغي الأفكار السابقة المطروحة؛ بل وتدفع رئيس المجلس سليم الزعنون للتراجع عما كان يدلي به من اقتراحات، ويعلن أن أعضاء التشريعي الجدد سيتم إضافتهم إلى الأعضاء الـ 717 ممن بقوا على قيد الحياة

من مجلس سنة 1996. وهو ما يعني عملياً أن قيادة فتح أوصدت أبواب المنظمة في وجه حماس، وفي وجه دخول الفصائل إلى المنظمة وفق أحجامها وشعبيتها الحقيقية، وهو ما يعني أيضاً تعطل الإمكانيات العملية لصناعة القرار الفلسطيني تحت مظلة واحدة جامعة هي المنظمة.

## رابعاً: إشكالية تضائل الدور والتأثير:

مع تراجع العمل المؤسسي للمنظمة، وتضائل أو انزواء دوائرها وأدوات تأثيرها وتفاعلها مع الشعب الفلسطيني والعالم الخارجي، ومع تضخم السلطة الفلسطينية، أمسّت المنظمة ظلاً باهتاً لا يشعر به معظم الفلسطينيين في الداخل والخارج.

أما السلطة الفلسطينية التي أنشأتها المنظمة والتي يفترض أن تكون إحدى أدواتها النضالية، فقد اتسعت وكبرت لتوظف عشرات الآلاف من الموظفين، ولتدير شؤون حياة أكثر من أربعة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما كانت بعض دوائر المنظمة غير قادرة على توظيف بضعة أشخاص لديها. وقد بدا المظهر سريالياً، إذ أصبحت المنظمة وكأنها دائرة من دوائر السلطة أو أداة من أدواتها.

قيادة فتح احتفظت بمنظمة التحرير لأنها ما زالت من الناحية الرسمية "الممثل الشرعي الوحيد" للشعب الفلسطيني، حيث يتم عقد المفاوضات والاتفاقيات وبناء العلاقات الدبلوماسية باسمها وتحت غطاءها. وعملياً بقيت منظمة التحرير في "غرفة الإنعاش" أو "العناية المركزة" بما يكفي لاستمرارها في الحياة، وبما يكفي لأخذ ختمها وغطائها وبركاتها لقرارات وإجراءات قيادتها وقيادة السلطة.

## خامساً: إشكالية الرؤية والمسار والمرجعية:

ما هي المرجعية التي تحكم منظمة التحرير وتحدد رؤيتها ومسارها وخطوطها الحمراء؟ كما تحدد برنامجها السياسي الذي يتوافق مع خطها الاستراتيجي الذي تمّ إنشاؤها على أساسه؟ هل هو الميثاق الوطني الفلسطيني؟ أم برنامج النقاط العشر؟ أم إعلان الاستقلال؟ أم اتفاقية أوسلو؟ أم المبادرة العربية؟ أم خريطة الطريق؟

تنصّ المادة التاسعة من الميثاق الوطني الفلسطيني الذي على أساسه دخلت حركة فتح منظمة التحرير بأن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً".

وتنصّ المادة العاشرة على أن "العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته، وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعملية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة".

وتنصّ المادة 19 على أن "تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947، وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه".

وتنصّ المادة 21 على أن "الشعب العربي الفلسطيني معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كلّ الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض كلّ المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها".

وتنصّ المادة 29 على أن "المقاتلين وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقى مكتسبات الشعب الفلسطيني".

ولأي قارئ لمواد الميثاق الوطني الفلسطيني الذي قامت على أساسه منظمة التحرير أن يتساءل عن الجهة الأقرب لرسالة المنظمة وهويتها، وعن الجهة التي تعبر بشكل أفضل عن أهدافها وغاياتها؟!

في سنة 1974 جاء برنامج النقاط العشر ليسمح للمنظمة بالعمل المرحلي، والحلول الجزئية، ويسمح لها بإقامة "السلطة المقاتلة" على أي جزء يتم تحريره من فلسطين؛ ويعطي الاعتبار للعمل السياسي والتفاوضي، بعد أن لم يعد النضال العسكري هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين. وفي سنة 1988 جاء إعلان الاستقلال في المجلس الوطني الـ 19، ليحمل في طياته اعترافاً بقرار تقسيم فلسطين (الذي قامت بسببه حرب 1948)، واعترافاً بقرارات الأمم المتحدة بما فيها قرار 242 الذي يتعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين؛ وليتلوه بعد ذلك بأسابيع إعلان القيادة الفلسطينية "نبذ الإرهاب" ليفتح كوة للتواصل بين المنظمة والولايات المتحدة.

أما اتفاق أوسلو في سنة 1993 فقد اعترفت فيه قيادة المنظمة بحق "إسرائيل" في نحو 77% من أرض فلسطين التاريخية، والتزمت المنظمة بمسار التسوية السلمية، وبالتخلي عن الكفاح المسلح، وعدم اللجوء إلى "العنف" لتحقيق أهدافها، والاكتماء فقط بالوسائل السلمية. وهكذا أصبحت منظمة التحرير دون أظافر أو أنياب، قبل أن تتمكن من إقامة الدولة الفلسطينية على أرض الضفة والقطاع، وقبل أن تتمكن من حلّ القضايا الأساسية المرتبطة بمستقبل اللاجئين ومستقبل القدس ومستقبل المستعمرات الإسرائيلية، وقبل أن تتحدد مدى سيادة الدولة الفلسطينية المفترضة على أرضها أو مساحاتها النهائية... وكل ذلك تمّ ربطه بعملية التفاوض السلمي مع العدو الإسرائيلي، الذي هو بالتأكيد ليس جمعية خيرية، والذي سيدير الأمور وفق مزاجه، ووفق مقتضيات مصلحته.

وهكذا وجد الشعب الفلسطيني نفسه أمام إشكالية حقيقية، فإذا كانت المرجعية الحقيقية التي يجب أن يحتكم إليها الشعب هي الميثاق الوطني الفلسطيني، فعند ذلك ستكون حماس والجهاد، وهي فصائل خارج منظمة التحرير، أقرب إلى المنظمة وأهدافها من الفصائل التي تقود المنظمة وتشارك في عضويتها! والتي لو حوكت إلى الميثاق نفسه لما انطبقت عليها معايير عضوية المجلس، ولأتهمت بأقذع الاتهامات.

أما الإشكالية الثانية فهي مرتبطة بالمعايير التي يتم على أساسها دخول المنظمة، فإذا كانت قيادة المنظمة ستستجيب لشروط الرباعية الدولية، وستشترط على من يدخل في عضويتها الالتزام بما التزمت به من اتفاقيات (خصوصاً أوسلو وما تلاها) فإنها عند ذلك ستحدد عضويتها بتلك الفصائل والشخصيات التي تقبل بالتنازل عن معظم فلسطين وتعترف بـ"إسرائيل"، وهو ما لن تقبله حماس والجهاد الإسلامي.

وإذا كان من المتفق عليه أن تكون المنظمة هي بيت الشعب الفلسطيني كله، فإنها يجب أن تسع كافة أطراف الشعب الفلسطيني وفئاته وفصائله، وألا تلزم أحداً بأية اشتراطات مسبقة، وخصوصاً إذا ما تعلق الأمر بتنازلات أحدثتها قيادة المنظمة مخالفة لنصوص الميثاق الوطني نفسه. إن من حقّ الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج أن يختار مجلسه الوطني بحرية وشفافية، وأن يختار قيادته التي تعبر عن إرادته. ومن حقه أن يعيد بناء وترتيب وتفعيل بيته الفلسطيني بالشكل الذي يخدم مصالحه العليا. ومن حقه أن يراجع وأن يلغي أية اتفاقيات أو معاهدات أو قرارات تتعارض مع حقوقه في أرضه ومقدساته ومع ثوابته الوطنية.

## خاتمة:

حتى تخرج منظمة التحرير من أزمتها ومن غرفة الإنعاش، لا بدّ أن تقوم قيادتها (قيادة فتح) بفتح أبوابها بسرعة لكافة الفصائل الفلسطينية، بما فيها حماس والجهاد الإسلامي. ولا بدّ أن تأخذ مبادرة إصلاح منظمة التحرير وتفعيلها الأولوية على الترتيبات المتعلقة بملف السلطة الفلسطينية، إذ إن الترتيبات المتعلقة بالسلطة كالحكومة والانتخابات والأجهزة الأمنية مرتبهة بالموافقة أو السكوت الإسرائيلي عليها، وهو ما يجعل "إسرائيل" لاعباً أساسياً، وإن بشكل غير مباشر، في القرار الفلسطيني من حيث القدرة على تعطيله، أو الموافقة الجزئية أو الكلية عليه ضمن المعايير والمصالح الإسرائيلية.

إن تفعيل منظمة التحرير أولاً سيعيدها إلى حجمها ودورها الحقيقي في تمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وبعيداً عن الارتهان للإرادة الخارجية. ويمكن أن يعيد السلطة الفلسطينية إلى حجمها الطبيعي كأحد أدوات منظمة التحرير في تحقيق الأهداف الوطنية، وأن يعيد تعريف دورها بحيث تخرج من شكلها الحالي كسلطة وظيفية تخدم الاحتلال أكثر مما تخدم مشروع تحرير فلسطين وقيام للدولة الفلسطينية المستقلة.

إن المطلوب أن تصبح المنظمة مظلةً جامعة للشعب الفلسطيني، وحتى يتحقق ذلك فلا بدّ من برنامج لبناء الثقة بين الفصائل والفعاليات الفلسطينية، وأن يتم وضع آلية متوافق عليها لإدارة الاختلاف والتداول السلمي للسلطة، وأن يتم تحييد واستبعاد التأثير الخارجي وخصوصاً الإسرائيلي والأمريكي في صناعة القرار الفلسطيني. ويجب أن يتم التوافق على برنامج سياسي فلسطيني يستند أساساً إلى الميثاق الوطني، وإلى الاتفاقات والتوافقات الفلسطينية التالية كاتفاق القاهرة سنة 2005، ووثيقة الوفاق الوطني سنة 2006، واتفاق مكة سنة 2007، ووثيقة المصالحة الوطنية سنة 2011.